العلمانيّة وعلاقة الدين بالدولة[1]

راشد الغنوشي*

أنا لست بصدد أن أعلّمكم شيئا، فالموضوع الذي نتحاور حوله ليس فيه تعاليم تقدّم، وإنّما هو مطارحات تعمّق ومساعي للاقتراب قدر المستطاع من أرضية مشتركة يمكن لنخبتنا، في المرحلة التي تمرّ بها بلادنا، أن تجد فيها عونا على استعادة الإجماع أو قليلا من الإجماع.

الموضوع إشكالي بطبيعته، فهو يتناول العلاقة بين «الإسلام» و«العلمانية». هل هي علاقة تضارب وتخارج أم هي علاقة تداخل. متداعيات هذا السؤال هي العلاقة بين «الإسلام والحكم»، «الإسلام والقانون»، وكلّ هذه إشكاليات. يبدو أننا عندما نتحدّث عن «العلمانية» و«الإسلام»، كأنّنا نتحدّث عن الواضحات البيّنات. بينما قدر من الغموض غير القليل وقدر آخر من التعدّد في الفهم غير قليل أيضا يواجهنا بحيث أننا لسنا إزاء علمانية

(1) أصل النص محاضرة للشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة في تونس، بـ«مركز دراسة الإسلام والديمقراطية»، بتونس العاصمة، بتاريخ 2 مارس/ آذار 2012.

* زعيم حركة النهضة- تونس.

ملخص

يعرض المفكر التونسي زعيم حركة النهضة رؤية حركته للعلاقة بين الإسلام والعلمانية وما يترتب عليها من علاقة بين «الإسلام والحكم»، «الإسلام والقانون». عرض المفكر التونسي السياقات التاريخية للمصطلح والفكرة في إطارها الأوروبي التاريخي. ويخلص إلى أنّ العَلمانيّة نشأت كترتيبات إجرائيّة لاستعادة إجماع مزّقته الصراعات الدينيّة. ويتساءل: هل نحن في حاجة للعلمانيّة باعتبارها ترتيبات إجرائيّة؟ لكنه يرى أن أهمّ فكرة في هذه الإجراءات هي حيّادية الدّولة إزاء الديانات. من ناحية أخرى، عرض المفكر للخبرة النبوية في علاقة الدين بالدولة ومآلاتها التي أفضت إلى قيام مدنية أو حضارة يجتمع حولها المؤمنون وغيرهم، ويبرز أهمية ديمقراطية الاجتهاد في الإسلام التي أسست وكرست التعددية. يرى المفكر التونسي أن جانبا كبيرا من المناقشات والجدل الذي يدور في بلادنا اليوم هو التباس في المفاهيم حول العلمانية وحول الإسلام في نفس الوقت، وأن العلمانية ليست فلسفة إلحادية، وإنّما هي إجراءات وترتيبات لضمان حريّة المعتقد والفكر. وأكد على مبدأ المواطنة وأن البلاد ملك لكلّ مواطنيها، وهم جميعا بغضّ النظر عن معتقداتهم أو أجناسهم، الإسلام يعطيهم حقّ المواطنة المتمتعة بنفس الحقوق، فيعتقدون بما شاءوا ضمن إطار احترامهم لبعضهم البعض، ويتصرّفون وفق القانون الذي هم يسنّونه عبر ممثّليهم في البرلمان.

واحدة بل إزاء علمانيّات، وكذا الإسلام أيضا بحكم ما هو مطروح في الساحة، نحن إزاء أكثر من إسلام واحد أي أكثر من فهم.

تبدو العلمانيّة وكأنّها فلسفة، وكأنّها ثمرة تأمّلات فلسفية جاءت لمناقضة ومحاربة التصورات المثالية والدّينية. الأمر ليس كذلك، العلمانية ظهرت وتبلورت في الغرب كحلول إجرائيّة، وليست فلسفة أو نظرية في الوجود بقدر ما هي ترتيبات إجرائية لحل إشكالات طرحت في الوسط الأوروبي. أهمّ هذه الإشكالات ظهرت بفعل الانشقاق البروتستانتي في الغرب، والذي مزّق الاجتماع الأوروبي الذي كان يدور في إطار الكنيسة الكاثوليكية بما فرض الحروب الدّينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. هكذا بدأت العِلمانيّة أو العَلمانية، حتّى اللّفظ العربيّ

أنّ العَلمانيّة جاءت باعتبارها ترتيبات إجرائيّة لاستعادة الإجماع الذي مزّقته الصراعات الدينيّة. من هنا يأتي السّؤال: هل نحن في حاجة للعلمانيّة باعتبارها ترتيبات إجرائيّة؟ ربّما أهمّ فكرة في خلاصة هذه الإجراءات هي فكرة حيّادية الدّولة، أي الدولة محايدة إزاء الديانات، ولا تتدخّل في ضمائر الناس.

ليس مُتَّفَق عليه. فاللّفظ الأوّل يبدو وكأنّه من العِلم والأمر ليس كذلك، أمّا الثّاني فهو من العَالم ويشير إلى كلّ ما هو دُنيوي وهو الاستخدام الأقرب.

قلت أنّ العَلمانيّة جاءت باعتبارها ترتيبات إجرائيّة لاستعادة الإجماع الذي مزّقته الصراعات الدينيّة. من هنا يأتي السّؤال: هل نحن في حاجة للعلمانيّة باعتبارها ترتيبات إجرائيّة؟ ربّما أهمّ فكرة في خلاصة هذه الإجراءات هي فكرة حيّادية الدّولة، أي الدولة محايدة إزاء الديانات، ولا تتدخّل في ضمائر الناس. الدولة مجالها «العام» بينما الدين مجاله «الخاص». هذا ما انتهت له هذه الإجراءات رغم أنّها اختلفت في علاقتها بالدين. في الولايات المتّحدة، تدخّل الدين في المجال العام تدخلا واضحا، فرغم أنّ هنالك تمايز إلا أنّه يبقى له هنالك تأثير كبير. فخطب الزعماء مشحونة بالتصوّرات الدينيّة، وخلال الحملات الانتخابية الدين مطروح وكذلك الصلاة في المدارس موضوع مطروح، موضوع الإجهاض وعلاقته بالدين، وذلك في الحقيقة لأنّ أمريكا أنشاها المهاجرون الإنجيليّون الهاربون بدينهم من الاضطهاد الكاثوليكي في أوروبا، لذلك يُنظر إليها على أنّها «أرض الميعاد»، الأرض التي تتحقق فيها الأحلام التي وردت في الكتاب المقدس.

المفكر الأمريكي الفرنسي توكوفيل الذي قال أنّ أقوى حزب في أمريكا هو الكنيسة. بطبيعة النفوذ الكبير الذي تتمتع به الكنيسة، والحال ليس كذلك في أوروبا. وبينما نجد أن الذين يؤمّون الكنائس للصلاة في أمريكا تفوق نسبتهم ٪50، في أوروبا قد لا تتجاوز نسبتهم ٪5 ففيه تراجع. وفي أوروبا، هناك اختلاف في علاقة الدولة

بالدين بين المنظور والإرث الفرنسي وبين الإرث الأنغلوسكسوني، حيث يصل الأمر في المملكة البريطانية أن تجمع الملكة بين السلطتين الزمنية والدينية. الفصل الكامل والكبير هو الذي يعرفه الإرث الفرنسي بسبب المصادمات التي حصلت في تاريخ فرنسا بين الدولة التي أنشأها الثّائرون والإرث الكنسي الكاثوليكي. حتّى في أوروبا إذن، نحن لسنا إزاء تجربة واحدة في العلمانية، وربّما لقدرنا نحن بما أنّ نخبتنا أكثر تأثّر بعلمانيّة ذات خصوصيّة في الحقيقة حتّى في المنظور الغربي هي خصوصية فرنسية، حيث يُقصَى الدين من المجال العام وتعتبر الدولة نفسها حارسة الهويّة. لذلك الديني بكل رموزه لا ينبغي أن يتدخّل في المجال العام، وهذا الذي جعل فرنسا البلد الوحيد مثلاً الذي لم يقبل غطاء الرأس بالنسبة للمرأة المسلمة، بينما لا نرى هناك أزمة في أيّ بلد أوروبي آخر حول موضوع الفولار (الحجاب). وما ذلك ألاّ بسبب خصوصية العلاقة بين الدولة والدين في خصوصية التجربة الفرنسيّة في هذا الموضوع.

نحن بدورنا لسنا إزاء مفهوم واحد، ربّما أهمّ إجراء أبدعه النظر العلماني على هذا المستوى هو حيّادية الدولة، أي أنّ الدولة هي الضّامنة لكلّ الحريّات الدينيّة والسيّاسية، ولا ينبغي أن تتدخّل لصالح هذا الطرف أو ذاك. نحن نتساءل ما إذا كان الإسلام في حاجة لمثل هذا الإجراء؟ أي حيّادية الدولة إزّاء الديانات.

الإسلام منذ نشأ جمع بين الدين والسيّاسة، بين الدّين والدولة. فالرّسول (ﷺ) هو مؤسس الدين ومؤسس الدولة في نفس الوقت، وكانت البيعة الأولى لمجموعة المدينة الذين قدموا إلى مكّة بيعة دينيّة أن يؤمنوا بالله ورسوله، لكن البيعة الثّانية كانت أن يحموا الجماعة المسلمة حتى بسيوفهم إن هوجمَت المدينة. «المدينة»، وهذا التعبير مهمّ جدّاً كون هذا المكان كان يُطلقُ عليه اسم «يثرب»، وأصبح يحمل اسم المدينة بما يدلُّ بوضوح على أنّ الإسلام ليس ديناً فقط، وإنّما يحمل معنى حضارياً. فهو نقلة للنّاس من مستوى البادية إلى المستوى المدينيّ أو الحضريّ، لذلك أُعتُبِرَ من الكبائر «التبدّي بعد تحضُّر». بمعنى أنّه أصبح يعتبر إثماً على الذين تحضَّروا أن يعودوا إلى الباديّة. ولذلك لا عجب أنّ الإسلام مصَّرَ الأمصار، حيثما حلّ الإسلام ألاّ وأنشأ المدن وبلادنا تحظى بأقدم مدينة أنشأها الفاتحون العرب. فحيثما اتّجه الإسلام أنشأ المدن، والمدينة التي أنشأها الرّسول عليه السّلام تدُلُّ على أنّ الإسلام دين حضارة وليس دين بداوة. ولذلك فإنّ أوّل مدينة أنشأها سُمِّيت بالـ«مدينة» والتي تستحق هذا الإسم بجدارة، وبجدارتها لحمل

الرّسول (ﷺ) هو مؤسس الدين ومؤسس الدولة في نفس الوقت، وكانت البيعة الأولى لمجموعة المدينة الذين قدموا إلى مكّة بيعة دينيّة أن يؤمنوا بالله ورسوله، لكن البيعة الثّانية كانت أن يحموا الجماعة المسلمة حتى بسيوفهم إن هوجمَت المدينة.

هذا الإسم أن نقلت تلك القبائل المتناحرة من مستوى بدوي إلى مستوى حضاري أي مستوى الدولة.

كان النبيّ هو الذي يصلّي بالنّاس في المسجد، كان إماماً للدّين وفي نفس الوقت كان إماماً للسيَّاسة يقضي بين النّاس، وكان يقود الجيوش، ويعقد المعاهدات، ويقوم بكلِّ الإجراءات. من أهمّ وأوّل الإجراءات والتي تهمُّنا في هذا الصّدد أنّهُ أوَّل ما نزل في المدينة أن أنشأ المسجد، والإجراء الثاني هو أن أنشأ دستورا اسمه «الصحيفة». يا سي مصطفى! (في إشارة إلى مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي الذي كان ضمن الحضور) عندكم سوابق. صحيفة المدينة التي هي ربّما من أقدم دّساتير العالم تضمّنت جملة مواثيق بين المهاجرين والأنصار بمختلف قبائلهم

صحيفة المدينة التي هي ربّما من أقدم دّساتير العالم تضمّنت جملة مواثيق بين المهاجرين والأنصار بمختلف قبائلهم واعتبرتهم أُمَّة والقبائل اليهوديّة من سكّان المدينة الذين اعتَبرَتهم كذلك أُمَّة يشكِّلون أمَّةً من دون النّاس، وهنا الحديث ليس عن أمّة الدين وإنّما عن أمّة السيّاسة.

واعتبرتهم أُمَّة والقبائل اليهوديّة من سكّان المدينة الذين اعتَبرَتهم كذلك أُمَّة يشكِّلون أمَّةً من دون النّاس، وهنا الحديث ليس عن أمّة الدين وإنّما عن أمّة السيّاسة. وهذا أهمّ مصطلح طرحه الفكر الإسلامي الحديث عن طريق محمّد سليم العوّا ومحمّد عمر، وهو التمايز بين الديني والسيّاسي مقابل مفهوم الفصل بين الدين والسيّاسة.

في هذه الصحيفة التمايز واضح بين الديني والسياسي، فالمسلمون أمة عقيدة واليهود أمة عقيدة أمّا جمعهم وما تبعهم من المشركين يمثلون أمّة من دون النّاس، وهذا مفهوم الأمّة السياسي. وظلّ هذا التمايز واضحا في سلوك النّبي عليه السّلام حتى إذا اختلط الأمر أحياناً بين ما هو ديني سبيله التقيّد والإلزام وبين ما هو سياسي وهو مجال للاجتهاد. أحياناً كان الأمر يختلط على الصحابة فيسألون النبي عليه السلامّ: هل هذا وحي ملزم أم هو رأي ومشورة؟ فإذا كان الأمر وحيا قال ذلك، وإذا كان سياسة كان يقول هو مجال للرأي والمشورة وعندئذ قد يختلفون معه في الرأي. ففي أكثر من مرّة الأصحاب خالفوا الرّسول (ص) باعتباره رئيسا للدولة، والشيخ الطاهر بن عاشور فصّل تفصيلاً جيّداً بين ما سمّاه مقامات النبي. للنبي مقامات، فإن كان في مقام النبوة فهذا مقام التلقّي والطّاعة، أمّا إذا كان في مقام قائد الجيش والسياسة فقد يختار للجيش موقعا ويأتي صحابي يقول له والله أرى أنّ الموقع الآخر أفضل، وبالفعل النبي يتنازل عن رأيه ويأخذ برأي هذا الصحابي.

مرّة مرّ النبي (ص) على قوم في المدينة وهم يؤبرون النخل، فقال (بحكم أنه قادم من مكّة وليس في تجربته شيء من الزراعة) ما أرى هذا

مفيداً أن تضعوا هذا الشيء. فظنّ أهل المدينة أو قسم منهم أنّه وحي فلم يؤبّروا النخل تلك السنة، فأتى شيصاً أي مُراً. فسألوه: لماذا أمرتنا بهذا؟ فقال: أنتم أعلم بأمور دنياكم. فليس من مهمة الدين تعليمنا أساليب الزراعة وأساليب الصناعة وحتى أساليب الحكم وكيف ندير الدولة لأنّ كل هذه تقنيّات، والعقل مؤهل فيها إلى أن يصل إلى الحقيقة من خلال تراكم التجارب. مهمّة الدين أن يجيبنا عن القضايا الكبرى التي تتعلّق بوجودنا، أصلنا، ومصيرنا، والغاية التي خُلقنا لأجلِها، وأن يعطينا نظام قيم ومبادئ يمكن أن تمثل توجيهات لتفكيرنا وسلوكنا ولأنظمة الدولة التي نسعى إليها.

إذن الإسلام منذ نشأته وعبر امتداده التاريخي لم يعرف هذا الفصل بين الدين والدولة بمعنى إقصاء الدين عن الحياة. وظلّ المسلمون منذ العهد النبوي وحتى يومنا هذا متأثّرين قليلاً أو كثيراً بنظرتهم إلى أنفسهم على أنّهم مسلمون، وينبغي أن يستلهموا من الإسلام وتعاليمه موجهات لحياتهم المدنيّة مع بقاء التمييز واضحاً. هذا التمييز بين ما هو ديني وما هو سياسي واضح حتى عند الفقهاء، فالفقهاء ميّزوا بين نظام المعاملات ونظام العبادات، فاعتبروا الأخير مجال التقيّد (الصلاة، الصوم، لماذا نصلّي 5 صلوات؟ لماذا بعضها فيه ثلاث ركعات والبعض الآخر أربع ركعات؟) هذا مجال الثوابت والتقيّد والعقل غير مؤهّل في هذا المجال، ففي مجال العقائد والعبادات العقل غير مؤهّل لأن يدرك الحقيقة. لكن مجال المعاملات هو مجال البحث عن المصلحة، لأنّ الإسلام جاء لتحقيق مصالح العباد، كما أقرَّ الفقهاء الكبار من الشّاطبي إلى ابن عاشور أنّ المقصد الأسنى لنزول الرِّسالات هو تحقيق العدل ومصالح النّاس، هذه المصالح تتحقق من خلال إعمال العقل في ضوء موجِّهات، أو مقاصد، أو مبادئ وقيم الدّين. لذلك ظلّ هنالك مجال للمعاملات يعرف تطوّراً مستمراً ومنه نظام الدول وهذه تمثل المتغيّرات، بينما ما هو عقائدي وشعائري وما هو قيمي أخلاقي يمثل الثوابت.

مهمّة الدين أن يجيبنا عن القضايا الكبرى التي تتعلّق بوجودنا، أصلنا، ومصيرنا، والغاية التي خُلقنا لأجلِها، وأن يعطينا نظام قيم ومبادئ يمكن أن تمثل توجيهات لتفكيرنا وسلوكنا ولأنظمة الدولة التي نسعى إليها. الإسلام منذ نشأته وعبر امتداده التاريخي لم يعرف هذا الفصل بين الدين والدولة بمعنى إقصاء الدين عن الحياة.

إذن عبر التاريخ الإسلامي كانت الدولة متأثّرة بالإسلام على نحو أو آخر في ممارساتها، والقانون يسنُّه البشر في ضوء القيم الإسلامية كما يفهمونها. مع ذلك ظلّت الدول إسلاميّة لا بمعنى أنّ قوانينها ومسالكها وتراتيبها مستقاة من الوحي، وإنّما هي اجتهاد بشري قد يوافقه اجتهاد ويخالِفُه آخر. مع ذلك ظلّت

الدولة تمارس قدراً من الحيّاد حتّى أنّه حدث في الدولة العبّاسيّة أن أرادت الدولة أن تتدخّل في فرض فهم للإسلام على الأمّة. يذكرون أنّ الإمام مالك طلب إليه المنصور وقال له: لقد كثُرَت الاختلافات والاجتهادات المنبثقة من الدّين الواحد حتّى خُشيَ على الأمّة التشتُّت، وطلب منه المنصور جمع كل هذه الأقوال في منظور واحد، وفعلاً كتب كتاب الموطّأ جمعا بين مختلف الأقوال. فأعجب به المنصور أيّما إعجاب حتى أراد أن يكون القانون المُلزِم لكلِّ الأُمّة الإسلاميّة. لو أنّ مثقّفاً من مثقّفينا في هذا العصر ارتضت الدولة اجتهاده قانونا لها لكان أسعد النّاس، ليس كل المثقّفين بطبيعة الحال حتّى نسلم. الإمام مالك فزع وهاله الأمر، وقال: لا تفعل يا أمير المؤمنين! فقد تفرّق أصحاب رسول الله في الأمصار ومعهم علم كثير، وهذا ما بلغني أنا فدع النّاس وما يختارون. فظلّ لشمال إفريقيا مذهَب، ولأهل مصر مذهب، ولأهل الشّام موقف آخر.

لأنّه في غيّاب «كنيسة» في الإسلام لا يبقى سوى حريّة الاجتهاد، وستتعدد بطبيعة الحال هذه الاجتهادات المنبثقة عن نفس المنبع، ولا ضير في ذلك غير أنّنا إذا احتجنا إلى سنِّ قانون في ظِلِّ هذا التعدُّد فلا بدَّ لنا من آليّة، ولعلّ أفضل آليّة توصّل إليها البشر اليوم هي الآلية الديمقراطية والآليّة الانتخابيّة التي تفرز ممثِّلين للأمّة بما يجعل الاجتهاد اليوم ليس اجتهاداً فردياً وإنّما جماعيا، يقوم به ممثلو الأمّة المنتخبون وذلك في غيّاب «كنيسة» تمثل المقدّس فوق الأرض، وليس هناك من ناطق بإسم القرآن والإرادة الإلهية. الإرادة الإلهية تجلّيها الوحيد في «الأمّة» التي تعبِّر عن الإرادة الإلهيّة من خلال تدافعها، وليس من خلال احتكار إمام أو حزب أو دولة. لذلك الإمام أحمد بن حنبل كانت له ثورة معروفة أنّه في عهد الإمام المأمون، وهو مثقّف كبير، فكّر في جمع الأمّة على رأي واحد بعد أن لاحظ تشتُّتها. وكان قد تأثّر بمدرسة المعتزلة والتي رغم أنّها اشتهرت بأنّها مدرسة عقلية، لكن كثيراً ما أصحاب العقول تغرّهم عقولهم، ويريدون أن يفرضوا منتوجات عقولهم على النّاس، وفعلاً المأمون قرّر أن يفرض تفسيراً معيّناً للقرآن على النّاس وفهماً معيّناً للعقيدة الإسلاميّة. وكانت ثورة الإمام أحمد أن رفض تسلُّط الدولة على الدّين، فاضطُهِدَ وعُذِّب، لكن في النهاية استطاع أن يؤلِّب الرأي العام على الدولة حتى تراجع المأمون عن فكرته وظلّ العالم الإسلامي اليوم عالَماً لا تسيطر عليه أيُّ كنيسة، وظلّت أقطار تتبع هذا المذهب وأخرى ذاك دون أن يسلّم للدولة بأنّ لها سلطان على الدّين.

في غيّاب «كنيسة» في الإسلام لا يبقى سوى حريّة الاجتهاد، وستتعدد بطبيعة الحال هذه الاجتهادات المنبثقة عن نفس المنبع، ولعلّ أفضل آليّة توصّل إليها البشر اليوم هي الآلية الديمقراطية والآليّة الانتخابيّة التي تفرز ممثّلين للأمّة بما يجعل الاجتهاد اليوم ليس اجتهاداً فردياً وإنّما جماعيًّا.

لذلك الإشكال الغربي تمحور حول كيفيّة تحرير الدولة من الدّين، ممّا أدّى إلى ثورات كبيرة لنيل هذه الغاية، بينما وجه من وجوه الإشكالية عندنا هو كيف نحرِّر الدّين من الدولة، ونمنعها من التسلُّط على الدّين، وأن يظلَّ هذا الأخير شأناً مجتمعيّاً متاحا لكل المسلمين، فيقرأوا القرآن ويفهموا ما شاؤوا، ولا بأس في التعدد الذي يفرض قدراً كبيراً من التسامح. أمّا إذا احتاج المسلمون إلى قانون، فالآليّة الديمقراطيّة المعاصرة هي خير تجسيد لقيمة الشّورى في الإسلام، بحيث الاجتهاد حينئذ لا يكون فردياً بل جماعيّاً من قبل ممثّلي الشّعب.

مهمٌّ جداً في تراثنا غيّاب «الكنيسة»، ربّما إخواننا الشّيعة فقط هم الذين عندهم فكرة المؤسّسة الدّينيّة. في العالم السنّي لا توجد مؤسسة دينية، وتوجد فقط مؤسسة علماء، وهؤلاء بطبيعتهم مختلفون وآراؤهم مختلفة. بالتّالي نظلُّ نحتاج إلى آليّة لسنّ القوانين، ولانحتاج إلى عالم واحد وإنّما إلى جملة العلماء والمثقفين، يتداولون في مناخ من الحريّة وفي النهاية مؤسّسة التشريع هي الوحيدة المخوَّلة لسنّ القانون لأنّها منتخبة.

هذا الحوار الجاري اليوم في بلادنا بين تيّارات علمانيّة قد ننعتها بالمتشدّدة وتيّارات إسلاميّة أيضا قد تنعت بنفس الاسم والصِّفة، أحدهما يريد فرض إجتهاداً في الإسلام من فوق وبأدوات الدولة، أمّا التيّار الآخر يريد تجريد الدولة من كلّ تأثّر بالإسلام، ويريد تجريد القانون وبرامج التربية والثقافة من كل تأثير ديني في مجتمع، أغرب ما في الأمر، كمجتمعنا الذي لا يتّجه إلى الانحصار الديني، كما هو الحال في العالم كله، حيث يشهد صحوة دينيّة، وليس بعيد عنّا ما قامت به الكنيسة الكاثوليكية من دور في تطوير أوروبا الشرقيّة انطلاقاً من القس البولوني البابا يوحنا بولس الثاني ودور الدين في إيصال بوتين إلى منصب الرّئاسة حيث يحتاج إلى دعم الأسقف الأكبر للأرثوذكس. ففي زمن يشهد فيه العالم صحوة دينيّة، ولا سيما العالم الإسلامي، هناك من يعارض أيّ تأثير للدين على سياسات الدولة التعليمية والثقافية. في الحقيقة، نحن لسنا بحاجة لأن يفرض الإسلام لأنّه دين شعب وليس دين نخبة، ولم يبق بسبب نفوذ الدولة، ولكن بسبب ما يتمتّع به من قبول عام لدى معتنقيه، والدولة في كثير من الأحيان كانت كلاً على الإسلام. فكما قلت، الكثير ممن ينتمون للتيّار الإسلامي وغيرهم يخشون من تحرر الدّين من الدولة، وأن يترك الدين شأناً شعبياً. لماذا الدولة تعلِّم الأئمة؟ لماذا تتحكم في المساجد؟

الإشكال الغربي تمحور حول كيفيّة تحرير الدولة من الدّين، ممّا أدّى إلى ثورات كبيرة لنيل هذه الغاية، بينما وجه من وجوه الإشكالية عندنا هو كيف نحرِّر الدّين من الدولة، ونمنعها من التسلُّط على الدّين.

فموضوع حيّاد الدولة فيه قدر غير قليل من المغامرة، إذا كان المقصود من موضوع

فصل الدين عن السياسة هو أن الدولة منتوج بشري والدين تنزُّلٌ إلهي، كما كان التمييز واضحاً عند المسلمين الأوائل بين ما هو وحي وما هو سياسي، لكن إذا أردنا الفصل بالمعنى الفرنسي أو تبعاً للتجربة الماركسيّة، فقد نقدم على مغامرة تضرُّ بالاثنين. إن تحرّر السياسة من الدين هو تحويل الدولة إلى مافيا والإقتصاد في العالم إلى نهب، والسياسة إلى نوع من الخداع والدجل. وهذا ما إنتهى إليه الأمر في التجربة الغربيّة، رغم بعض إيجابيّاتها، فالسيّاسة العالمية أصبح يتحكّم فيها مجموعة من السماسرة المالكين للمال وبالتالي للإعلام، ويسيطرون في النهاية على السيّاسيّين.

إن تحرّر السياسة من الدين هو تحويل الدولة إلى مافيا والإقتصاد في العالم إلى نهب، والسياسة إلى نوع من الخداع والدجل. وهذا ما إنتهى إليه الأمر في التجربة الغربيّة، رغم بعض إيجابيّاتها، فالسيّاسة العالمية أصبح يتحكّم فيها مجموعة من السماسرة المالكين للمال وبالتالي للإعلام، ويسيطرون في النهاية على السيّاسيّين.

حاجة النّاس إلى الدّين حاجة عميقة لأنّ الإنسان في حاجة إلى موجهات روحيّة وموجّهات قيميّة، عندما تختلط عليه الأمور يحتاج إلى مفهوم الحلال والحرام، وأن يميّز بينهما. في غيّاب كنيسة تحتكر النطق باسم الحلال والحرام، يبقى المجال للتداول بين الشعب والنخب، عبر المفكرين ووسائل الإعلام.

عندما يتحرّر الدين من السياسة والدولة، هذا التحرر أيضا قد يكتسي خطورة لأنّه قد تقع انفلاتات ويخرج الأمر عن محاله، عن دورات التناغم في المجتمع، فما السبيل إذن إلى معادلة تضمن فيها حرّيات الناس وحقوقهم، لأن الدين جاء من أجل ضمان حقوق الناس وحرّياتهم، فلتحقيق ذلك نحتاج إلى الرجوع إلى موضوع التمييز بين الدين والسياسة، ونحتاج إلى ضبط ماهي ثوابت الدين وماهي متغيّراته؟ نحتاج إلى أن يكون المشرّعون متشبّعين بقيم الدين حتى إذا أرادوا أن يشرّعوا فلا يحتاجون إلى وصاية من وزارة الأوقاف ولا وصاية من علماء لأنّهم متشبعون بهذه القيم. وكذلك سائر السياسيين فهم كلّهم يصدرون لا عن الإكراه الخارجي وإنّما عن قناعتهم، لأنّه لا قيمة لأي ممارسة دينية تصدر عن الإكراه. لا فائدة من تحويل الناس عبر أدوات الدولة القهرية من عصاة إلى منافقين، فالله سبحانه وتعالى خلق الناس أحرارا، فيمكن السيطرة على ظواهر الناس لكن لا يفعل ذلك على بواطنهم.

لذلك رأينا نموذجين في موضوع الحجاب مثلا، حجاب تمليه الدولة وأخرى تمنعه. وقد حصل معي في بلد إسلامي حينما كنا في المطار كلّ النسوة في الطائرة كنّ محجبات وبمجرّد إقلاع الطائرة سقطت الأحجبة. فهذا فشل تربوي حقيقي لأنّ وسائل التربية في تلك الدولة لم تستطع أن تضمن التديّن إلاّ

عبر وسائل القهر. في بلد آخر، مثل الذي كنّا نحياه، كانت المرأة تمنع بوسائل الدولة أيضا القهرية من أن تعبّر عن نفسها في المظهر الذي تريد فهذا فشل وذاك فشل.

الدين مداره الأساسي ليس أدوات الدولة وإنما القناعات الشخصية، أمّا الدولة فمهمّتها تقديم الخدمة للناس قبل كلّ شيء كمواطن الشغل والصحة الجيّدة والمدرسة الجيّدة، أمّا قلوبهم وتديّنهم فأمرها لله. ولذلك أنا عارضت كلّ سبيل لإكراه الناس على أيّ أمر، وطرحت موضوعا شائكا في بعض المواطن، وهو ما يسمّى بـ«الردّة»، بمعنى أنّ مهمّة الدولة ليس أن تحدّ من حرّية الناس في الاعتقاد. إذا كان مبدأ «لا إكراه في الدين» متفقا عليه، فقد دافعت عن مبدأ الحرّية في الاتّجاهين: حرّية الولوج في الدين ومغادرته لأنّه لا معنى لتديّن يقوم على الإكراه، لا حاجة للأمّة الإسلامية بمنافق يبطن الكفر ويظهر الإيمان والإسلام، لأنّه لم يتعزّز صفّها بإضافة من هذا القبيل. فالحرّية هي القيمة الأساسية التّي يلج بها الإنسان دار الإسلام، فالناطق بالشهادتين يعبّر عن قرار اختياري وفردي يقوم عن وعي وبيّنة. لذلك فالدولة منتسبة للإسلام بقدر ما تحرص على أن تتماثل بقيمه دون وصاية من مؤسسة دينية، لأنّه ليس هناك مثل هذه المؤسسة في الإسلام، بل هناك شعب وأمّة يقرّران لنفسهما عبر مؤسساتهما ما هو الدين، فأعظم قيمة في الإسلام هي قيمة الحرّية.

لذلك عندما أعرض أهل مكّة عن الدين، اقترح عليهم النبّي خيارا آخر أن خلوا بيني وبين الناس، ولو فعلوا ذلك لما احتاج أن يهاجر ويغادر وطنه بما أنّ دعوته كانت بتلك القوة والنفوذ ما استطاعوا أن يواجهوها بأطروحة أخرى، لذلك يعتبر المسلمون حجّة الإسلام قوّية، ولا يحتاج أن يمارس الإكراه على النّاس، فعندما يقول صوت الإسلام «قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين»، هذا التحدّي لا يقال في واد لا أنيس له، وإنّما يطرح هذا المسلم تحدّيه في قلب الصراع الفكري والسياسي.

فجانب كبير من المناقشات والجدل الذي يدور في بلادنا اليوم هو التباس في المفاهيم حول العلمانية وحول الإسلام في نفس الوقت.

فجانب كبير من المناقشات والجدل الذي يدور في بلادنا اليوم هو التباس في المفاهيم حول العلمانية وحول الإسلام في نفس الوقت. ولو استبنّا أن العلمانية ليست بالفلسفة الإلحادية، وإنّما هي إجراءات وترتيبات لضمان حريّة المعتقد والفكر، لذلك عبد الوهاب المسيري في كتاباته ميّز بين علمانية جزئية وعلمانية شاملة، مثل النموذج اليعقوبي في تاريخ فرنسا، والذين شنّوا حربا على القساوسة ورفعوا شعار: «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس». وهذه خصوصية فرنسية، وليست العلمانية باعتبارها ترتيبات إجرائية لضمان الحريّة في المجتمع، وهناك كذلك غموض في الإسلام بحيث هناك من يعتقد كأنّ الإسلام سينتصر

إذا صادر حرّيات النّاس وفرضت الصلاة والصيام والحجاب بالقوّة، فهذا فشل وليس نجاحا، لأنّ الله سبحانه وتعالى اعتبر النفاق أكبر جريمة، بحيث المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهي أسوأ فئة من الناس.

بما أنّ ثورتنا نجحت في الإطاحة بدكتاتور، ينبغي علينا أن نقبل مبدأ المواطنة وأن هذه البلاد ليست ملكا لزيد أو لعمرو أو لهذا الحزب أو ذاك، لكنّها ملك لكلّ مواطنيها، وهم جميعا بغضّ النظر عن معتقداتهم أو أجناسم إن كانوا ذكورا أو إناثا، الإسلام يمتّعهم وأعطاهم الحقّ أن يكونوا مواطنين يتمتعوّن بنفس الحقوق: بأن يعتقدوا بما شاءوا ضمن إطار احترامهم لبعضهم البعض، وأن يتصرّفوا وفق القانون الذي هم يسنّونه عبر ممثّليهم في البرلمان.

بما أنّ ثورتنا نجحت في الإطاحة بدكتاتور، ينبغي علينا أن نقبل مبدأ المواطنة وأن هذه البلاد ليست ملكا لزيد أو لعمرو أو لهذا الحزب أو ذاك، لكنّها ملك لكلّ مواطنيها.

هذا مبلغ فهمي وتقديري للعلاقة بين «الإسلام» و«العلمانية»، أرجو أن أكون قد لامست بعض القضايا الأساسية. شكرا جزيلا.